الاوجه عدم القياس والفرق انه في هاتين خرج من النسك اصلا بخلافه في من طاف بالتيمم فانه محرم بالنسبة الى بقاء الطواف وان حلت له المحرمات بطوافه بالتيمم لضرورة مصابرة الاحرام

مطلب من منعت من الطواف لخوف حيض ووصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع الى مكة

ونظيره من منع من الطواف لخوف حيض ووصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة فانها تتحلل كالمحصر وتخرج من الحج ويبقى النسك بتمامه في ذمتها كما استوجهه العلامة ابن قاسم خلافا لمجيء كلام التحفة ومتن المختصر ولا تحلل لمحرم لانه لا يمنع الاتمام والتحلل لا يزيله ر وقد تفقه وضلال طريق الا اذا شرطه بان قالت نيتي شرطه الذي تلفظ به عقب نية الاحرام اي وجدت قبل تمامها على ما استظهره في التحفة وقد ينظر فيه بان النية محلها القلب وذلك لا يتصور فيه الاقارنة احدى النيتين للاخرى اما وجود الثانية قبل تفرغ الاولى بحيث يتقدم جزء الاولى عليها اعني الثانية فهذا لا يكون الا في الالفاظ او الكلام النفسي والله اعلم فيهما فليتامل والله اعلم اهـ سم رشيدي في الغاية قال مقارنا للاحرام وبه يندفع ما ذكرته بمحل المرض الذي يبيح شرط التحلل به ما يشق معه مصابرة الاحرام مشقة لا تحتمل غالبا كما استظهره في التحفة واستوجهه في النهاية ايضا واستظهر في فتح الجواد ضبطه بمبيح التيمم قال فلو شرطه لمحو صداع يسير لغا الشرط لانه لا يبيح عندنا ايضا كما يفيده كلامهم في الاعتكاف بل لو شرطه لعذر لم يتناول مثل هذا لانه لا يبيح عندنا ايضا كما يفيده كلامهم في الاعتكاف ويحرره وفي فتاوى صاحب ما نصه ومن العذر المباح وجود من يستاجره كما هو ظاهر كما قاله ولدنا وشيخنا السيد عمر رحمه الله تعالى ولا يلائمه تفسيره هنا بما يعني في التحفة للعذر بما بحثه وقد افاد الشارح في رسالته في الوصية باسهم المقدم ان لفظ ظاهر يغني بالتسكين انما يقال كما لا يخفى على من مارس عبارتهم في بحث يفهم من كلام الاصحاب فيها واضحا كما فيما هو منهم اهـ انتهى فقضية كلامه وضوح البحث المذكور وقد علمت ما فيه انتهى وحينئذ فان ذكر الهدي لزمه والا تحلل بالحلق والنية فقط كما لو عدمه وبدله وانما توقف لزوم الهدي على شرطه لان التحلل بما ذكر لا يجوز الا بالشرط بخلاف التحلل بالاحصار كما قاله العلامة عبد الروف وفي التحفة معناه قال مولانا المرحوم رضي الله تعالى عنه وتجزي الفرقة ان يقال ذاك اي دم الاحصار واجب بالشرع فشرط اسقاطه لا يسقطه وهذا واجب بالشرع فتقيد به انتهى وهذا ايضا مما يبين ان الشرع في العبادات اقوى من الجعلي فتامله وعلم من

كلام

كلام الناظر رحمه الله تعالى لزوم الدم المحصر فيجب عليه اذا اراد التحلل بالاحصار ذبحه حيث أحصر مع انيته نية التحلل مقارنة لنية الذبح لانه يكون لغير التحلل فاحتاج لما يخصصه به ومعلوم مما مر انه اعني الدم انما يجب على حر إذ العبد لا يملك شيأ ومبعض وقع الاحصار في نوبته كما استظهره في التحفة قال اخذا من انه لو احرم في نوبته وارتكب المحظور في نوبة سيده او عكسه اعتبر وقت ارتكابه المحظور فارادة التحلل هنا كارتكاب المحظور انتهى ويجب عليه الحلق مع النية ايضا وتقديم الذبح عليه قال في التحفة فان قلت لم اسقط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللان وبعد مشروعية الترتيب بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة ونظير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها وكان الترتيب على هذا الوجه دون عكسه لفعله صلى الله عليه وسلم ووقع في ح ان فسد

قال الشارح رحمه الله تعالى لو عبر بنسك ليشمل العمرة يعني المفردة او عمرة القارن تتبع حجه فسادا كما سيأتي ان شاء الله تعالى كما تتبعه صحة وفواتا وفيه عامر وانما يجب هذا الدم على واطي ذكر مميز جامع ولو ميتا او بهيمة وبحايل ولو كثيفا عالما بالتحريم والاحرام مختارا اعاد لم يسبق منه جماع مفسد قبل التحلل من عمرة مفردة او قبل التحلل الاول من حج ولو فاسدا كما نقله في المجموع عن جمع ونص عليه في الام وهو المعتمد وعمرة القارن تتبع حجه صحة وان لم يأت بشيء من اعمالها كقارن وقف ثم تحلل ولم يكن براسه شعر يزال بالرمي فقط ثم جامع وفسدا وان اتى باعمالها كقارن طاف للقدوم ثم سعى ثم حلق تعديا او لضرورة ثم جامع قبل التحلل الاول ولو بعد الوقوف فخرج بالقيد الاول الموطوء الاتي فلا دم عليه سواء كان الواطي زوجا ام غيره محرما او حلالا وان افسد نسكها فقط بان كانت محرمة دونه هذا ما جرى عليه صاحبا المغني والنهاية وقيده في التحفة بما اذا كان زوجا محرما مكلفا والا فعليه يا حيث لم يكرهها كما لو نزلت او مكنت غير مكلف فخرج بالاول ما اذا كانت محرمة دونه وبالثاني ما اذا كانا محرمين والزوج مجنون او نايم مثلا فادخلت ذكره في فرجها مثلا عامدة مختارة فعليها ايضا وتفارق الثانية

مطلب الموطوء الاتي لا دم عليه

مطلب اذا كان الواطي مجنونا او هل الاولى ان يقال كما لو كان نائما

مطلب ضابط المرض الذي يبيح شرط التحلل له والواجب به